عودة العلاقات الأردنية المصرية
وعودة "المساعي" لتعيين رؤساء بلديات

منذ اقبل رؤساء البلديات المنتخبون والمحاولات الاسرائيلية جارية لاستبدالهم بوجوه "عربية" اخرى تساعد في اخراج "الادارة المدنية" من المازق الذي دخلته واضطرارها لتعيين موظفين اسرائيليين مكانهم.

فلقد كان القرار الاسرائيلي مكانهم رؤساء البلديات يستهين برد الفعل، ويفترض وجود عناصر جاهزة لملء الفراغ من بين المرشحين الفاشلين في انتخابات عام ١٩٧٦. او من بين اولئك الذين لم يحفوا معارضتهم للمجالس البلدية منذ انتخابها في ذلك العام.

وكانت امال اصحاب القرار تتركز على ان انجاح تعيين رؤساء بلديات يفتح الطريق واسعا امام مخطط الادارة المدنية لتعيين موظفين من السكان في دوائر معينة لاضفاء "الطابع المدني" على الادارة الاسرائيلية في الضفة الغربية، وتسجيل نقطة لصالح الاحتلال الاسرائيلي لدى الرأي العام العالمي وضد مطلب الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني، واقامة بديل لتمثيل هذا الشعب غير منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن ما خرجت به الادارة المدنية من وراء اتخاذها هذا القرار كان مناقضا للصورة التي ارادت رسمها لنفسها في الاراضي المحتلة وامام الرأي العام العالمي. ووجدت نفسها مضطرة لتعيين رؤساء بلديات من موظفيها الاسرائيليين، والابتعاد خطوات الى وراء عن الهدف الذي دفعها لاقامتها.

هذا الامر بات معروفا حتى ان "الادارة المدنية" نفسها فقدت كل مضمون لها ولم تعد تحتفظ الا بالاسم. وباتت محاولات "تعيين" رؤساء من العرب للبلديات موسمية وعلى هامش الاحداث والتطورات، وحتى مع اناس لا يتمتعون باي قدر من المصداقية التي تمكن السلطات الاسرائيلية من الادعاء بانها حققت "نصرا" لنفسها.

ومع ذلك فهناك تطورات في الوضع السياسي دفعت السلطات الاسرائيلية المحتلة الى تكثيف محاولاتها من جديد استنادا الى الحالة القائمة في الحركة الفلسطينية، والى اعادة العلاقات بين النظامين الاردني والمصري، والى "الحديث" الاميركي الاسرائيلي، و"التطبيل" اليميني العربي عن "تحسين شروط الحياة" في الاراضي المحتلة.

هناك مجموعة من التقديرات حول الشكل الذي سيعبر عنه "تحسين شروط الحياة في الاراضي المحتلة "بالارتباط مع قضية البلديات!

هناك من يفترض، وهذا ما نلاحظه في بعض التعليقات الصحفية، ان "تحسين شروط الحياة" يعني تحسين تدفق الاموال الى بعض الجيوب، واقامة مشاريع "اقتصادية" وبالتالي ضرورة قيام بلديات رؤساء عرب لتسهيل عملية الاستثمار، ويفضل ان يكونوا من "المرضي عنهم" من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي والسلطات الاردنية على حد سواء حتى يتمكنوا من "حل "الاشكالات او التعقيدات السياسية والادارية لدى الطرفين.

وهؤلاء يستطيع رئيس الوزارة الاسرائيلية قبل لقائه القادم معهم ان يتوقع جوابهم الايجابي لانه كان قد سمع ما هو قريب منه في لقاءات سابقة معهم.

وهناك من يرى من داخل المعسكر نفسه، اى المعسكر الاسرائيلي الاميركي، ان "التعيين" في الوقت الحاضر سوف لا يساعد على اضفاء صفة "تحسين شروط الحياة" على الوضع في الاراضي المحتلة، وسوف لا يعطي للعرب المعتدلين على الساحة الاميركية الفرصة للتدليل على صحة موقفهم، والادعاء بوجود "ثمار طيبة" لهذا الموقف!

ويدعو هؤلاء الى اعادة رؤساء البلديات المنتخبين ثم طرح خطة "الدعم" الاقتصادي التي يعدها الطاقم اليهودي العربي بتوجيه ومشاركة وزاره الخارجية الاميركية لتكون هي البرنامج الانتخابي لشخصيات اخرى من "المرضي عنهم" عند دعوة عمر بعيده لاجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، على امل ان يصبح هؤلاء ممثلين "منتخبين" عن "سكان المناطق" حسب تعبير اتفاقات كامب ديفيد!

من هنا يأتي خطأ التعامل المبسط مع هذه القضية من قبل البعض حينما يقلصونها في اطار "الخدمات البلدية" اليومية للسكان، ويظنون ان وجود رئيس عربي على راس بلديات مدنهم كائنا من يكون هذا الرئيس وبغض النظر عن طريقة وصوله الى مركزه سيكون في مصلحتهم!

ان اصحاب هذه الذريعة ليست لهم حتى صفة "الاصالة" في طرحها، فقد سبقهم اليها مسؤولو الادارة المدنية الاسرائيلية وكانت ذريعتهم المعلنة لاقالة رؤساء البلديات. اما تطبيقها العملي فقد تجلى في مدينة الخليل عندما اقيل النتشة بحجة انه يتجاوز شؤون مدينته ويتدخل في الامور السياسية، وعين مكانه زميز شيمش، الحارس على املاك الغائبين في الخليل.

ان شيمش، في واقع الامر، رغم انه عين رئيسا للبلدية الا انه اعتبر التعيين، او هكذا اراد من عينه، مجرد توسيع لصلاحيات دائرته لتشمل كامل مدينة الخليل.

والاجراءات التي تمت في المدينة بموافقته من استيطان ومصادرة اراضي، وسحب قضية البلدية ضد مصادرة محطة الباصات... الخ. تشير الى المعنى المقصود من مطالبة الحكم العسكري بان ينحصر اهتمام رؤساء البلديات بمدنهم!!

انه الفرق في "الاهتمام" الذي يميز رؤساء البلديات، او على الاصح، بعضهم، عن ضباط البلديات الحاليين. هؤلاء ينفذون سياسة الحكومة الاسرائيلية واولئك ينفذون برنامجهم الانتخابي الذي وصلوا على اساسه الى مراكزهم في البلديات، انهم مهنيون بمدنهم بمزاتها الوطنية العامة وبمصالح سكانها اليومية المباشرة والوطنية الشاملة.

بقلم
بشير البرغوثي

والحديث الان عن تعيين "عرب" لرئاسة بعض البلديات يتجاهل المعيار الذي وضعته السلطات الاسرائيلية للاشخاص المناسبين. انه ذلك المعيار الذي يجد تجسيده الان في بلدية الخليل!

غير ان رافعي شعار "انقاذ ما يمكن انقاذه" لا يجدون اية خطورة في هذا المعيار لانهم يرون في الجانب السياسي للتعيين وسيلتهم لتحقيق ذلك الشعار. وعلى الرغم من انهم يتحدثون، هم ايضا، مثلما يتحدث موظفو الادارة المدنية الاسرائيلية عن مهمات البلدية، الا انهم، مثلها كذلك، يسعون لاستخدامها لاغراض سياسية بغض النظر عن التباين او التقارب بين موقفهم وموقف السلطات الاسرائيلية. ومثل اعادة احياء برلمان عام ١٩٦٧ الاردني يراد كذلك احياء بلديات ٦٧ الاردنية بالتعيين كما عين نواب عن رام الله ونابلس وغيرهما.

ولهذا يذهب مرشحو الادارة المدنية لاشغال مناصب رئاسة في بعض البلديات الى عمان للحصول على الموافقة التي ادعى بعضهم انه قد حصل عليها بالفعل!

رغم كل هذا لا بد من التذكير ان منصب رئيس البلدية لا يمكن ان يعطي لاى شخص المصداقية الوطنية بصورة تلقائية. ان الامر يتعلق بالشخص نفسه وبمسلكه وممارساته وموقفه السياسي العام. ولا يمكن لاية وسائل اعلام مهما كانت واسعة الانتشار او قوية الصوت والصورة ومطاطية الضمير ان تعطي صفة التمثيل لمن لا يستحقونها او المصداقية لمن كانت مواقفهم لا تبررها.

ان التغيير في الوضع القائم الان في بعض البلديات يجب ان يكون بالغاء قرارات الاقالة التي صدرت ضد رؤسائها، واعادة الامور الى ما كانت عليه قبل تلك القرارات وبعدها يمكن الحديث عن انتخابات بلدية على نفس الاسس التي جرت عليها في عام ١٩٧٦ وبدون "فيتو" على اى مرشح!

بيرس لا يعارض
إصدار عفو عن أعضاء التنظيم الارهابي

سئل "شمعون بيرس" اثناء حفل الوداع الذي اقيم له قبل مغادرته نيويورك عن امكانية العفو عن اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي! فاجاب ان هذا الامر هو من اختصاص السلطة القضائية وليس من شان الحكومة التدخل في ذلك. وعلق المراقبون على اجابة بيرس بقولهم انه لا يستثني امكانية صدور عفو عن الارهابيين!

ريغان ومونديل
والاستيطان في المناطق المحتلة

اجرت مجلة "يو اس نيوز" الاميركية مناظرة صحفية بين الرئيس رونالد ريغان ومنافسه والتر مونديل لانتخابات الرئاسة الاميركية. وننقل فيما يلي ما صرحا به حول سياسة الاستيطان في الضفة والقطاع.

رونالد ريغان: انني لم اجد خلال محادثاتي الاخيرة مع رئيس وزراء اسرائيل شمعون بيرس على ان تضع الحكومة الاسرائيلية حدا لاقامة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد كانت محادثاتنا صريحة للغاية وانني متفائل بشأن رغبة بيرس في التوصل الى السلام.

والتر مونديل: لا اعتقد ان للمسالة الاستيطانية اى علاقة بمفاوضات السلام. لقد كنت اعتقد دائما ان مسالة المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تستحق كل هذا الاهتمام!